

باب ميراث ذوى الفروض

فائدتاه

إمراهما : قوله - فى عددنهم - ﴿وَالْأَخُ مِنَ الْأُمِّ﴾ .

قال فى الوجيز ، والفروع : وقد يُعَصَّبُ أخته من غير أبيه بموت أمه عنهما .
قلت : فى هذا نظر ظاهر . فإن الأم إذا ماتت عنهما : لا يرثان منها ، إلا
بكونهما أولاداً ، لا بكون أحدهما أخ الآخر لأمه .
غايته أنهما : أخ وأخت . كل واحد منهما من أب ، والإرث من الأم ،
وهى واحدة . والتعصيب : إنما حصل لكونهم أولاداً ، لا لكونهم إخوة لأم .
فعلى ما قالوا : يعاين بها .

الثانية : قوله ﴿وَالزَّوْجُ الرَّبْعُ إِذَا كَانَ لَهَا وَلَدٌ، أَوْ وَلَدُ ابْنٍ . وَالنِّصْفُ
مَعَ عَدَمِهِمَا . وَالْمَرْأَةُ الثَّمَنُ إِذَا كَانَ لَهَا وَلَدٌ، أَوْ وَلَدُ ابْنٍ . وَالثَّرْبُعُ مَعَ
عَدَمِهِمَا﴾ .

وهذا بلا نزاع . ولكن يشترط أن يكون النكاح صحيحاً .
فلو كان فاسداً : فلا توارث بينهما ، على الصحيح من المذهب . نص عليه
فى رواية المروذى ، وجعفر بن محمد . وتوقف فى رواية ابن منصور .
وأما إذا كان باطلاً : فلا توارث . بلا نزاع .

قوله ﴿وَاللَّجْدُ حَالٌ رَابِعٌ . وَهُوَ مَعَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ
أَوْ لَابٍ : فَإِنَّهُ يُقَاسِمُهُمْ كَأَخٍ﴾ .

هذا مبنى على الصحيح من المذهب ، من أن الجد لا يسقط الإخوة . وعليه
جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعليه التفريع .
وعنه : يسقط الجد الإخوة . اختاره ابن بطلة .

قاله في القاعدة الثانية والخمسين بعد المائة ، وأبو حفص البرمكي ، والآجري ، وذكره ابن الجوزي عن أبي حفص العكبري أيضاً ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق .

قال في الفروع : وهو أظهر .

قلت : وهو الصواب .

وحديث : « أفرضكم زيد » ضعفه الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قال ابن الجوزي : الآجري من أعيان أعيان أصحابنا .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنِ الْفَرَضِ إِلَّا الشَّدُسُ : فَهُوَ لَهُ . وَسَقَطَ مَنْ مَعَهُ مِنْهُمْ ، إِلَّا فِي الْأَكْدَرِيَّةِ ﴾ .

تستحق الأخت في الأكدرية : جزءاً من التركة ، وقدره أربعة أسهم من سبعة وعشرين . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : لا تترث الأخت مع الجد فيها . فتسقط ، كما لو كان مكانها أخ .
فائدة : سميت « أكدرية » لتكديرها أصول زيد - رضي الله عنه - في الجد ، في الأشهر عنه .

وقيل : إن عبد الملك بن مروان : سأل عنها رجلاً اسمه « الأكدر » فنسبت إليه .
وقيل : سميت أكدرية باسم السائل عنها .
وقيل : لأن الميتة كان اسمها أكدر .

وقيل : لأن زيدا - رضي الله عنه - كدّر على الأخت ميراثها .
وقيل : لتكدر أقوال الصحابة - رضي الله عنهم - فيها ، وكثرة اختلافهم .

فائدة : قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا زَوْجٌ : سُمِّيَتْ الْخُرْقَاء ، لِكثَرَةِ اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ فِيهَا ﴾ .

فكان أقوالهم : خرقها .

وجملة الأقوال فيها : سبعة . ولهذا تسمى المسبّعة ، وترجع إلى ستة . ولهذا تسمى المسدسة .

واختلف فيها خمسة من الصحابة : عثمان ، وعلى ، وابن مسعود ، وزيد ، وابن عباس ، رضى الله عنهم ، على خمسة أقوال . ولهذا تسمى الخمسة .
وتسمى المربعة . لأن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه جعل للأخت النصف . والباقي بين الجد والأم نصفان . وتصح من أربعة .
وتسمى المثلثة ، والعمانية أيضاً . لأن عثمان رضى الله عنه قسمها على ثلاثة .
وتسمى أيضاً : الشعبية ، والحجاجية . لأن الحجاج سأل عنها الشعبي امتحاناً .
فأصاب . فعفا عنه .

فائدة : لو عدم الجد من الأكرية : سميت « المباهلة » لأن ابن عباس رضى الله عنه لما سئل عنها لم يعلمها . وقال « من شاء باهله » فسميت « المباهلة » لذلك .
وتأتى قصتها فى أول باب أصول المسائل .

فائدة : قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ جَدُّ وَأُخْتُ مِنْ أَبَوَيْنِ ، وَأُخْتُ مِنْ أَبٍ . فَأَلَمَّا لِيَنَّهُمْ عَلَى أَرْبَعَةٍ . لِلْجَدِّ سَهْمَانِ . وَلِكُلِّ أُخْتٍ سَهْمٌ . ثُمَّ رَجَعَتِ الْأُخْتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، فَأَخَذَتْ مَا فِي يَدِ أُخْتِهَا كُلَّهُ ﴾ .
فيعاين بها .

فيقال : امرأة حبلى جاءت إلى قوم . فقالت للورثة : لاتعجلوا ، إن ألد أنثى : لم ترث . وإن ألد أنثيين أو ذكرأ : ورث العشر فقط . وإن ألد ذكرين : ورثا السدس . فهى أم الأخت من الأب ، فى هذه المسألة .

قوله ﴿ وَلِلْأُمِّ أَرْبَعَةُ أَخْوَالٍ : حَالُ لَهَا السُّدُسُ . وَهُوَ مَعَ وَجُودِ الْوَلَدِ ، أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ ، أَوْ اثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ﴾ .

أما مع وجود الولد ، أو ولد الابن : فإن لها السدس ، بالنص والإجماع .
وأما مع وجود الاثنين من الإخوة والأخوات : فلها السدس أيضاً .
على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وسواء كانوا محجوبين ، أو لا .
واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : أن الإخوة لا يحجبون الأم من الثلث
إلى السدس ، إلا إذا كانوا وارثين معها . فإن كانوا محجوبين بالأب : ورثت
السدس . فلها - في مثل أبوين وأخوين - الثلث عنده . والأصحاب على خلافه .
قوله ﴿ وَحَالٌ لَهَا ثُلُثٌ مَّا بَقِيَ ، وَهِيَ مَعَ زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ وَامْرَأَةٍ ،
وَأَبَوَيْنِ ﴾ .

— هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب .
وقد روى عن الإمام أحمد - رحمه الله - أنه قال : ظاهر القرآن لها الثلث .
وهو مذهب ابن عباس رضي الله عنهما .
قال المصنف في المغنى : والحجة معه ، لولا إجماع الصحابة . انتهى .
وهاتان المسألتان تسميان « العمريتين » .

نبيه : ظاهر قوله ﴿ وَحَالٌ رَابِعٌ ﴾ : وَهِيَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَوَلَدِهَا أَبٌ
لِكَوْنِهِ وَلَدُ زِنَا ، أَوْ مَنْفِيًّا بِلِعَانٍ . فَإِنَّهُ مُنْقَطِعُ تَعْصِيهِ مِنْ جِهَةٍ
مَنْ نَفَاهُ .

لأنه لا ينقطع تعصيه من غير جهة من نفاه .
مثل : أن تلد توأمين . فيرث أحدهما من الآخر بالأخوة من الأب . وهو
رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

والصحيح من المذهب : أنه لا يرث بالأخوة من الأب . قدمه في الفروع .
وقيل : يرث بالأخوة من الأب في ولد الملاءنة دون غيره .
قوله ﴿ وَعَصَبَتُهُ عَصَبَةُ أُمِّهِ ﴾ .

مراده : إذا لم يكن له ابن ولا ابن ابن . فإذا لم يكن ابن ولا ابن ابن .
فالصحيح من المذهب : ما قدمه المصنف هنا .

واختاره الخرقى ، والقاضى وغيرهما .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والفروع ، والفائق . وهو من المفردات .

وعنه : أنها هى عَصَبَتُهُ .

اختاره أبو بكر ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق .

وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .

وأطلقهما فى المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج .

فعلى المذهب : يرث أخوه لأمه مع ابنته ، لا أخته لأمه . فيعابى بها .

وعلى الثانية : إن لم تكن الأم موجودة . فعصبتها عصبتها . على الصحيح .

وعنه : يرد على ذوى الفروض . فإن عدموا : فعصبتها عصبتها .

والتفريع الآتى بعد ذلك على هذه الروايات . وقد علمت المذهب منهن .

قوله ﴿ وَإِذَا مَاتَ ابْنُ الْمَلَاعِنَةِ ، وَخَلَفَ أُمُّهُ وَجَدَّتُهُ : فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ

وَبَاقِيهِ لِلْجَدَّةِ ﴾ .

على الرواية الثانية . وهذه جدة ورثت مع أم أكثر منها . فيعابى بها .

وعلى الأولى ، والثالثة : للأُم جميع المال .

قوله - فى الجدات - ﴿ فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُنَّ أَقْرَبَ مِنْ بَعْضٍ : فَلِمِيرَاثُ

لِأَقْرَبِهِنَّ ﴾ .

وهو المذهب . اختاره الخرقى ، والمصنف ، والشارح وغيرهم .

واختاره ابن عبدوس فى تذكرته ، وغيره .

وقدمه فى الخلاصة ، والمحرم ، والرعايتين ، والفروع ، والحاوى الصغير ،

وغیرهم .

وعنه : أن القُرْبَى من جهة الأب لا تحجب البُعْدَى من جهة الأم .
فتشاركها . وهذا هو المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله .
قاله في الهداية وغيره .

وجزم به القاضى فى جامعه .

ولم يعز - فى كتاب الروايتين - الرواية الأولى إلا إلى الخرقى .
وصححه ابن عقيل فى تذكرته .

قال فى إدراك الغاية : تشاركها فى الأشهر .

وأطلقهما فى المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمغنى ، والشرح ، وشرح
ابن منبج .

فعلى الرواية الثانية : لا يتصور أن جدة ترث معها أمها .

مثل : أن يكون للميت جدة ، هى أم أبيه . وتكون أمها أم أم الميت .
وذلك : بأن يتزوج أبو الميت بابنة خالته ، وجدته التى هى أم خالته موجودة .
وكذلك ابنتها التى هى أمه . ثم تخلف ولداً ، فيموت الولد . فيخلف أم أبيه
وأما ، التى هى أم أم أمه .

فيشتركان فى الميراث على هذه الرواية . فيعابى بها .

قلت : ويحتمل عدم إرثها على كلا الروايتين .

وهو ظاهر كلام الأصحاب فى الحجب . لأنهم أسقطوا الأعلى فالأعلى من
الجدات بينهما .

قوله ﴿ فَأَمَّا أُمُّ أَبِي الْأُمِّ ، وَأُمُّ أَبِي الْجَدِّ : فَلَا مِيرَاثَ لَهُمَا ﴾ .

أما أم أبي الأم : فهى من ذوى الأرحام ، على ما يأتى .

وأما أم أبي الجد : فالصحيح من المذهب : أنها من ذوى الأرحام . فلا ترث
بنفسها فرضاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وقيل: ترث، وليست من ذوى الأرحام. ومثلها: أم جد الجد، ولو علت أبوة واختاره الشيخ تقي الدين - رحمه الله - وصاحب الفائق . وهو ظاهر كلام الخرق . فإنه قال : وكذلك إن كثرت . ويأتى ذلك أيضاً فى أول « باب ذوى الأرحام » فى عدد . قوله ﴿ وَتَرِثُ الْجَدَّةُ وَابْنُهَا حَتَّى ﴾ .

يعنى : سواء كان أباً أو جداً ، كما لو كان عمّاً اتفاقاً . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وهو من مفردات المذهب . وعنه : لا ترث .

فعليها : لأم الأم مع الأب وأمه : السدس كاملاً . على الصحيح . قدمه فى الفروع ، والرعايتين ، والحاوى الصغير . قال فى القواعد : وهو الصحيح . لزوال المراحة ، مع قيام الاستحقاق لجميعه . وقيل : لها نصف السدس معاداة بأم الأب التى لا ترث على هذه الرواية . وذكر مأخذه فى القواعد .

وكذلك الوجهان إذا كان معها أم أم الأب ، إلا أن تسقط البعدى بالتقربى . على القول بالمعاداة . قاله فى الحرر ، وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ اجْتَمَعَتْ جَدَّةٌ ذَاتُ قَرَابَتَيْنِ مَعَ أَخَوَيْنِ . فَلَهَا ثُلُثَا السُّدُسِ فِي قِيَاسِ قَوْلِهِ ﴾ .

وهو المذهب . اختاره التيمى ، والمصنف .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الحرر ، والفروع ، والفائق ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم . وهو من مفردات المذهب . وجزم به ناظمها .

وعنه : ترث بأقواهما . فلو تزوج بنت عمته ، فجذته : أم أم أم ولدها ، وأم أبى أبيه .

ولو تزوج بنت خالته . فجدته : أم أم أم ، وأم أم أب .
فائدة : لو أدلت جدة بثلاث جهات ترث بها : لم يمكن أن يجتمع معها
 جدة أخرى وارثة . على الصحيح من المذهب .
 وعلى الرواية الأخرى : ترث معها ربع السدس ، أو نصفه . على اختلاف
 الروايتين .

وتقدم في باب اللقيط : أنه لو ألحق بأبوين : أن لأمي أبويه اللذين ألحق بهما
 مع أم أم نصف السدس ، ولأم الأم نصفه . فيعاني بها .
فائدة : قوله ﴿ فَإِنْ كَانَتْ بِنْتُ وَبَنَاتُ ابْنٍ . فَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ
 وَلِلْبَنَاتِ الْاِبْنِ - وَاحِدَةً كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ - السُّدُسُ تَكْمِلَةَ
 الثَّلَاثِينَ . فَيُمْكِنُ عَوْلُهَا بِهَذَا السُّدُسِ كُلِّهِ . فَلَوْ عَصَبَهَا أَخُوهَا -
 والحالة هذه - فَهُوَ الْأَخُ الْمَشْتُومُ . لِأَنَّهُ ضَرَّهَا وَمَا انْتَفَعَ ﴾ .

ذكره في عيون المسائل ، والمنتخب ، وغيرها .
 وكذا الأخت لأب فأكثر مع الإخوة للأبوين .
 فأما الأخت من الأب ، وهي القائلة - إذا كانت حاملا مع زوج وأخت
 لأبوين - : إن ألد ذكراً فأكثر ، أو ذكراً وأنثى : لم يرثا . وإن ألد أنثى :
 ورثت . فيعاني بها .

وكذا الحكم في بنات ابن الابن مع بنت الابن .
تنبيه : ظاهر قوله - في الحجب - ﴿ وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ بِثَلَاثَةِ .
 بِالْاِبْنِ وَابْنِهِ ، وَالْأَبِ . وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأَبِ بِهَوْلَاءِ الثَّلَاثَةِ ، وَبِالْأَخِ
 لِأَبَوَيْنِ . لِأَنَّ الْجَدَّ لَا يُسْقِطُهُمْ ﴾

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . كما تقدم عند قوله ﴿ وَلِلْجَدِّ هَذِهِ
 الْأَحْوَالُ . وَحَالٌ رَابِعٌ ، وَهِيَ مَعَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ﴾ .

باب العصبات

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ ثُمَّ الْجُدُّ ، وَإِنْ عَلَا . ثُمَّ الْأَخُ مِنْ الْأَبَوَيْنِ ﴾ .
أَنَّ الْجَدَّ أَوْلَى مِنَ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، أَوِ الْأَبِّ .
وهو صحيح في الجملة . أما حمله على إطلاقه : فضعيف .
فقد تقدم : أن الصحيح من المذهب : أن الإخوة يقاسمونه .
وأما أنه أولى في الجملة : فصحيح بلا نزاع في المذهب .
ألا ترى أنه إذا لم يفضل من الميراث إلا السدس : ورثه ، وأسقطهم ؟
وكذا إذا لم يبق من المال شيء : أعيل بسهمه . وتسقط الإخوة .

فوائد

بعد ذكر ترتيب العصبات : لا يرث بنو أب أعلى مع بنى أب أقرب منه
هذا صحيح بلا نزاع . نص عليه .
فعلى هذا : لو نكح امرأة ، وتزوج أبوه ابنتها . فابن الأب عم . وابن الابن
خال . فيرثه خاله دون عمه . فيعالي بها .
ولو خلف الأب فيها أخا وابن ابنه - وهو أخو زوجته - ورثه ، دون أخيه .
فيعالي بها .
ويقال أيضاً : ورثت زوجة ثمننا وأخوها الباقي . فيعالي بها .
فلو كان الإخوة سبعة : ورثوه سواء . فيعالي بها .
ولو كان الأب تزوج الأم ، وتزوج ابنه بنتها ، فابن الأب منها عم ولد الابن
وخاله . فيعالي بها .
ولو تزوج زيد أم عمرو ، وتزوج عمرو بنت زيد ، فابن زيد عم ابن عمرو
وخاله . فيعالي بها .

ولو تزوج كل واحد منهما أخت الآخر ، فولد كل واحد منهما : ابن خال
ولد الآخر . فيعالي بها .

ولو تزوج كل واحد منهما بنت الآخر . فولد كل واحد منهما خال ولد الآخر .
فيعالي بها .

ولو تزوج كل واحد منهما أم الآخر ، فهما القائلتان : مرحبا بابنينا ، وزوجينا
وابني زوجينا . وولد كل واحد عم الآخر . فيعالي بها .

فأمره : قوله ﴿ وَإِذَا انْقَرَضَ الْعَصْبَةُ مِنَ النَّسَبِ : وَرِثَ الْمَوْلَى
الْمُعْتَقُ ثُمَّ عَصْبَاتُهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ .
هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : يقدم الرد وذوو الأرحام على الإرث بالولاء .

فأمره : قوله ﴿ وَإِذَا انْقَرَضَ الْعَصْبَةُ مِنَ النَّسَبِ وَرِثَ الْمَوْلَى الْمُعْتَقُ ثُمَّ عَصْبَاتُهُ
مِنْ بَعْدِهِ ﴾ . يعنى الأقرب فالأقرب . كمصبات النسب .

فيقدم الأخ من الأبوين على الأخ من الأب . على الصحيح من المذهب .
وعليه الأصحاب قاطبة .

وخرج ابن الزاغوني في كتابه « التلخيص » في الفرائض من مسألة النكاح :
رواية أخرى باشتراك الأخ من الأب مع الأخ من الأبوين في الإرث والولاء .

فأمره : قوله ﴿ وَمَتَى كَانَ بَعْضُ بَنِي الْأَعْمَامِ زَوْجًا ، أَوْ أَخًا مِنْ أُمٍّ :
أَخَذَ فَرَضَهُ . وَشَارَكَ الْبَاقِينَ فِي تَعْصِيهِمْ ﴾ .

فلو تزوج ابنة عمه ، فأولدها بنتا : ورثت البنت النصف ، وأبوها النصف
بالفرض والتعصيب . فيعالي بها .

ولو أولدها بنتين : ورثوها أثلاثًا . فيعالي بها .

ولو كانوا ثلاث إخوة لأبوين ، أحدهم تزوج ابنة عمه . فإذا ماتت : ورث الزوج ثلثي التركة ، والأخوين الآخرين : الثلث . فيعاني بها .
ولو تزوجت رجلاً ، فولدت ولداً . ثم تزوجت بأخيه لأبيه ، وله خمسة أولاد ذكور . ثم ولدت منه مثلهم . ثم تزوجت آخر ، فولدت له خمس بنين أيضاً ، ثم ماتت ، ثم مات ولدها الأول : ورث منه خمسة إخوة نصفاً ، وخمسة ثلثاً ، وخمسة سدساً . فيعاني بها .

قوله ﴿ فَإِذَا اسْتَفْرَقَتِ الْفُرُوضُ الْمَالَ ، فَلَا شَيْءَ لِلْعَصْبَةِ ، كَزَوْجِ وَأُمٍّ ، وَإِخْوَةٍ لَأُمٍّ ، وَإِخْوَةٍ لِأَبَوَيْنِ ، أَوْ لِأَبٍ : لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ . وَلِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ : الثُّلُثُ . وَسَقَطَ سَائِرُهُمْ ﴾ .
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقل حرب : أن الإخوة من الأبوين : يشاركون الإخوة من الأم في الثلث . وهو قول في الرعاية . وتسمى « المشتركة » و « الحمارية » إذا كان فيها إخوة لأبوين .

فائدة : قوله ﴿ وَلَوْ كَانَ مَكَانَهُمْ أَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ ، أَوْ لِأَبٍ : عَالَتْ إِلَى عَشْرَةٍ ﴾ بلا نزاع ﴿ وَتُسَمَّى ذَاتَ الْفُرُوحِ ﴾ .

وتسمى أيضاً « الشريحية » لحدوثها في زمن شريح القاضي . لأن الزوج سألها فأعطاه النصف . فلما أعلمه بالحال أعطاه ثلاثة من عشرة . فخرج ، وهو يقول : ما أعطيت النصف ، ولا الثلث .

وكان شريح يقول : إذا رأيتي رأيت حكماً جائراً . وإذا رأيتك ذكرت رجلاً فاجراً . لأنك تكتم القضية ، وتشيع الفاحشة .